

كان وجهه انه مخالف لما مر ان المرأة المرتدة تقتل والصغير لا
يسبى ولا مامحى على ظاهره قوله يقول فرق بين اهل الشوكة وغيرهم
فحكم ذوي الشوكة حكم الحربيين وحكم غيرهم مامر واستدل بعقل
ابى بكر مع تقرير الصحابة له **قوله** وفي ارتفاع ملكة النفس الردة
وجوز رقيق ولا يكون موقوفا وهو الاصح كما مر هكذا الكافي بمجرد
الدعوى في الموضوعين على ما هو وضميمة كتب الفروع المجردة عن الأدل
وقد بنا كتابه على الاستدلال وبذلك يميز عن غيره لكنه يعرض له نحو
ذلك المروة بعد المروة **قوله** اذا كان الغرض ظاهرا كالتفاسخ والتكا
اذالم يشرع بالكفر صدرا كان المصنف مخترع لهذا فهو مستحسن
لترادفه ويلزمه ان يكون عذرا للمكتسب بان يتطهر باليهودية او
النصرانية او سائر الملل الكفرية فيدخل الهند ويصيب من كل فرقة من
فرق الكفار بسبب موافقة كل منهم في الظاهر على دينه لهذا
الغرض والآية لا تدل على ما زعم وتحققه ان احوال المتكلم اربعة نظرنا
الى باطن وظاهر وحكوه وغيره فالباطن بتسميه لا يدخله الاكراه
فانحصر الاكراه في الظاهر فالملكه قد استثنى وغير الملك باقى على الحكم

الذي

الذي تضمنه الشرط والجزاء اعنى من كفر فعملهم واما الحال المعترضه
اعنى وقلبه مطمئن بالايمان فانما هي لتحقيق مقام الاكراه ومن شرع
بالكفر صدرا فرد ممن كفر فابداله منه واستدل انه لا يزيل حكم المبدل
منه ولكنه كما انه لما قال من كفر دخل المكره فاخرجه بالاستثنى وقال
فخذ الامر هيات ولكن الشأن فيمن شرع بالكفر صدرا فلم يخرج
المتكلم بلا شرع صدر انما حكم على قسمين من اقسام من كفر وترك
الثالث فيبقى على الأصل **باب الغنائم قوله** وفتح ملكه كان عنوة
هذا حق واضح مثل الشمس والعجب ممن ادعا انه كان صلحا وليس هناك
شبهة واضحة واما الآية فانما هي في قضية المدينية وهي واضحة
في السبع ليس بنا حاجة الى نقلها وكيف يكون في الفتح مع اولها وهو
الذي كفا ايديهم عنكم وايدىكم عنهم وقد بسط ايدي المؤمنين فيهم يوم
الفتح وقتل جماعة فرسان وغيرهم قد شحن بذلك كتب السيرة وادعى
وانما امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يكف عنهم حين ظهر الغلبا وفي شيء
من الروايات انه اذن لفرقة خاصة ان يقتلوا الى العصر وقد قال الخالد
وهو على الفرسان ولا بن عبيدك تكل منها احصدهم وفي لفظ حسوهم
بالسيف الى ان تلقوا على الصفا وقتل في الحيدم بعض من مجتمع صفوان